إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/ 189
للنشر الفوري
٣٠ إبريل ٢٠١٤

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على عقد اتفاق للاستعداد الائتماني لمدة عامين مع أوكرانيا بقيمة ١٧,٠١ مليار دولار، مع صرف ٣,١٩ مليار دولار على الفور

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي اليوم على اتفاق للاستعداد الائتماني مدته عامين مع أوكرانيا. وتبلغ قيمة الاتفاق ١٠,٩٧٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١٧,٠١ مليار دولار أمريكي، أي ٨٠٠% من حصة عضويتها)، وتمت الموافقة عليه طبقا لسياسة الاستفادة الاستثنائية من موارد الصندوق. ويهدف برنامج السلطات الاقتصادي الذي يدعمه الصندوق إلى استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين الحوكمة والشفافية الاقتصادية، والشروع في تحقيق نمو اقتصادي قوي وقابل للاستمرار، مع حماية الفئات الأقل دخلا.

وتتيح الموافقة على اتفاق الاستعداد الائتماني صرف مبلغ فوري قدره ٢,٠٥٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣,١٩ مليار دولار)، مع تخصيص حوالي ١,٢٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢ مليار دولار) لدعم الميزانية. وسيتم صرف الدفعتين الثانية والثالثة في ضوء المراجعات التي تجرى كل شهرين وطبقا لمعايير الأداء المقررة، على أن تخضع الفترة الباقية من البرنامج للمراجعات ربع السنوية ومعايير الأداء المعتادة.

وعقب مناقشة المجلس التنفيذي في هذا الخصوص، صرحت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق ورئيس المجلس، بما يلي:

"أدت مواطن الضعف العميقة – مع الصدمات السياسية – إلى وقوع أزمة كبيرة في أوكرانيا. ويعاني الاقتصاد من الركود، كما حدث تدهور في أرصدة المالية العامة، وهناك ضغوط كبيرة يعاني منها القطاع المالي.

"وقد أبدت السلطات الأوكرانية عزما غير مسبوق، حيث وضعت برنامجا اقتصاديا جريئا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي ومعالجة الاختلالات المزمنة وجوانب الضعف الهيكلية لإرساء ركيزة قوية للنمو المرتفع والقابل للاستمرار. ويركز البرنامج على (١) الحفاظ على سعر الصرف المرن لاستعادة القدرة التنافسية؛ (٢) استقرار النظام المالي؛ (٣) تحقيق خفض

تدريجي في عجز المالية العامة الذي يتعذر الاستمرار في تحمله؛ (٤) إيقاف خسائر قطاع الطاقة، مع دعم شبكات الأمان الاجتماعي؛ (٥) وضع نهاية حاسمة لممارسات الحوكمة السابقة المليئة بالمشكلات.

"وعقب تعويم الهريفنيا الأوكرانية، تلتزم السلطات حاليا بنظام لسعر الصرف المرن وتركز سياستها النقدية على استقرار الأسعار المحلية. ومع المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق، تعتزم السلطات اعتماد استراتيجية لاستهداف التضخم مع حلول منتصف ٢٠١٥.

"والسلطات عازمة على إرساء استقرار النظام المالي، والحفاظ على الثقة في البنوك، وتعزيز الميزانيات العمومية والتنظيم والرقابة الماليين. ولتحقيق هذا الهدف، شرعت في دراسات تشخيصية لأوضاع البنوك الكبرى وبدأت إجراء إصلاحات بالغة الأهمية لاستعادة الثقة ووضع نهاية لخروج تدفقات الودائع.

"وإدراكا للحاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة، استحدثت السلطات مجموعة من التدابير المعزِّزة للإيرادات، كما فرضت قيودا على الإنفاق. وتستهدف السلطات تصحيح أوضاع المالية العامة خلال فترة البرنامج بما يعادل ٢% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما سيحقق التوازن الملائم بين ضرورة إبقاء الدين العام على مسار قابل للاستمرار والحد من تكاليف التصحيح التي يتحملها الاقتصاد. وللحفاظ على القدرة التنافسية، تهدف السلطات إلى المحافظة على اتساق الحد الأدنى للأجور ومعدل نمو الأجور في القطاع العام مع مستوى الإنتاجية.

"وتعتزم السلطات إيقاف خسائر شركة نافتوغاز شبه الحكومية بحلول عام ٢٠١٨ وتعزيز الشفافية والحوكمة فيها. ولتحقيق هذا الهدف، شرعت في مسار يسمح بإجراء زيادات فعالة ومستمرة وواسعة النطاق في أسعار الغاز والتدفئة على مدار عدة سنوات قادمة، بدءا من مايو ٢٠١٤. ومن أهم عناصر الإصلاح زيادة المساعدات الاجتماعية لحماية الفئات الأقل دخلا من التأثر بتعديلات أسعار الطاقة. وفي هذا السياق، يتعين التوصل على اتفاق عاجل حول سداد المتأخرات المتراكمة وتسوية النزاع القائم مع شركة غازبروم بشأن أسعار الغاز حتى لا تتعطل تجارة الطاقة بين روسيا وأوكرانيا.

"ويعتبر اعتماد مجموعة قوية وشاملة من الإصلاحات الهيكلية مطلبا حيويا للحد من الفساد وتحسين مناخ الأعمال وتحقيق نمو مرتفع وقابل للاستمرار. وقد سنت السلطات بالفعل قانونا جديدا للمشتريات العامة، مما يضيق المجال أمام سوء استخدام الموارد العامة، كما بدأت معالجة قضايا الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة، وتسعى لاستعادة الأصول المسروقة. وبالإضافة إلى ذلك، تخطط السلطات لبناء القدرات حتى تتمكن من إنفاذ تشريعات مكافحة غسل الأموال ومحاربة الفساد بمزيد من الفعالية، وتعزيز كفاءة القضاء والإدارة الضريبية.

"وهناك مخاطر كبيرة تواجه البرنامج. وعلى وجه الخصوص، هناك مخاطر كبيرة تتعرض لها آفاق الاقتصاد بسبب تصاعد التوترات مع روسيا والقلاقل التي يشهدها شرق البلاد. وسيكون التنفيذ المطرد والحازم لإجراءات السياسة مع الحفاظ على التأييد

الجماهيري الكبير عاملا حيويا لنجاح البرنامج ومن شأنه أن يجلب قدرا كبيرا من المساعدات الدولية والتدفقات الرأسمالية الخاصة. ويمثل برنامج السلطات تحركا ملائما لمواجهة التحديات والقيود الراهنة، ومن ثم يستحق الدعم القوي."

مرفق

آخر التطورات الاقتصادية

أدى عدم اتساق السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في السنوات القليلة الماضية إلى تفاقم مواطن الضعف العميقة التي جعلت الاقتصاد عرضة للصدمات الاقتصادية والسياسية وقادت إلى صدمة اقتصادية ثانية كبرى في غضون ست سنوات. وأدى ربط سعر الصرف والمبالغة في تقييمه إلى تدهور القدرة التنافسية وتباطؤ نمو الصادرات. ومع عجز المالية العامة المتزايد والخسائر الكبيرة التي تكبدها قطاع الطاقة، ارتفع عجز الحساب الجاري متجاوزا ٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣ وانخفض معدل النمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، ارتفع الدين العام إلى ٤١% من إجمالي الناتج المحلي، بينما ظل الدين الخارجي مرتفعا عند مستوى ٧٩% من إجمالي الناتج المحلي. ومع المدفوعات الخارجية الكبيرة والقيود التي تحول دون استفادة الاقتصاد من أسواق الدين الدولية، هبطت الاحتياطيات الدولة إلى مستوى منخفض حرج يعادل حوالي شهرين من الواردات.

وفي أول خطوة مهمة للخروج عن السياسات السابقة، ومع تصاعد الضغوط على الهريفنيا الأوركرانية ووصول الاحتياطيات إلى مستوى منخفض حرج، سمح البنك المركزي الأوكراني بتعويم سعر الصرف في فبراير الماضي. وساعد هذا التغيير في نظام سعر الصرف، إلى جانب زيادة التمويل الطارئ للميزانية والنظام المصرفي، على تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية. ومع ذلك، لا تزال البيئة الاقتصادية والسياسة محاطة بعدم اليقين. ويواصل النشاط الاقتصادي الانكماش، بينما أسواق الدين الدولية مغلقة. وهناك تحديات أمام المالية العامة، حيث هبطت الإيرادات الحكومية تأثرا بعدم اليقين السياسي وضعف الأداء الاقتصادي. ولا يزال الموقف السياسي متوترا في بعض مناطق البلاد، ومن المقرر إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في ٢٥ مايو ٢٠١٤.

ملخص البرنامج

يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اعتمدته السلطات إلى استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز الحوكمة والشفافية، والبدء في تحقيق نمو اقتصادي قوي وقابل للاستمرار مع حماية شرائح المجتمع محدودة الدخل. وسوف يركز البرنامج على إجراء إصلاحات في المجالات الرئيسية التالية: سياسات النقد والصرف؛ والقطاع المصرفي؛ وسياسات المالية العامة؛ وقطاع الطاقة؛ والحوكمة والشفافية؛ ومناخ الأعمال.

وستركز السياسة النقدية على استقرار الأسعار المحلية مع الحفاظ على نظام سعر الصرف المرن. ولتحقيق هذا الهدف، ستعتمد السلطات في البداية إطارا قائما على ركيزة نقدية. ومع المساعدة الفنية من الصندوق، تعتزم السلطات اعتماد استراتيجية استهداف التضخم مع منتصف عام ٢٠١٥.

وسوف تهدف إصلاحات القطاع المالي إلى الحفاظ على الثقة في النظام المالي وتعزيز البنية التحتية للتنظيم والرقابة الماليين. وبمساعدة الدراسات التشخيصية المستقلة، سيجري البنك المركزي تقييما لصلابة البنوك في مواجهة الصدمات ويتأكد من قيام البنوك بتعزيز ميزانياتها العمومية حسب مقتضى الحال. وبالإضافة إلى ذلك، ستجري السلطات مراجعة للإطار التنظيمي والرقابي وتعمل على تحسينه، كما ستتخذ خطوات لتيسير إعادة هيكلة القروض المصرفية المتعثرة.

وتسعى سياسة المالية العامة إلى الوفاء بالتزامات الإنفاق قصيرة الأجل وإجراء خفض تدريجي لعجز المالية العامة على المدى المتوسط. وقد وضعت السلطات بالفعل مجموعة من التدابير لتحقيق الاستقرار في الإيرادات والشروع في مسار متوسط الأجل لتصحيح الإنفاق بما يكفل توزيع العبء بالتساوي. وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، سيهدف تصحيح أوضاع المالية العامة التدريجي الذي يركز على الإنفاق – والذي يسير بوتيرة تتوافق مع سرعة تعافي الاقتصاد – إلى تخفيض العجز إلى نحو ٣% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٦.

وستركز إصلاحات قطاع الطاقة إلى تخفيف الآثار الانكماشية للضبط المالي، ورفع الكفاءة، وزيادة الشفافية. وسيتحقق هدف تخفيض عجز شركة نافتوغاز إلى الصفر بحلول عام ٢٠١٨ عن طريق سياسات تستهدف رفع إيرادات الشركة وتخفيض تكاليفها. ولتحقيق هذا الهدف، سيتم إجراء زيادات تدريجية وفعالة وواسعة النطاق في تعرفات التجزئة على الغاز والتدفئة، بحيث تكون مصحوبة بتدابير للمساعدات الاجتماعية من أجل تخفيف الأثر على أفقر شرائح السكان. وستؤدي الإصلاحات الهيكلية وإصلاحات الحوكمة في شركة نافتوغاز إلى تحسين حوكمتها وتخفيض تكاليفها التشغيلية.

وستكون الإصلاحات الرامية إلى تقوية الحوكمة وتعزيز الشفافية وتحسين مناخ الأعمال بمثابة بنود حيوية في البرنامج. وستتضمن تدابير السياسة في هذه المجالات بناء القدرات لإصلاح نظام المشتريات العامة والإدارة الضريبية، وتعزيز أنشطة مكافحة غسل الأموال ومحاربة الفساد. وستساعد هذه التدابير على تحسين مناخ الأعمال وتخفيض الحواجز القائمة منذ وقت طويل أمام تحقيق النمو في أوكرانيا.

وفي البيئة الصعبة الحالية، من المتوقع أن يتقلص إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بما يقارب ٥% في عام ٢٠١٤ متأثرا بضعف ثقة المستثمرين والمستهلكين. ومن المتوقع أيضا حدوث ارتفاع حاد مؤقت في التضخم على أثر انخفاض سعر الصرف وزيادة تعرفات الغاز والتدفئة، بما يصل إلى ١٦% في نهاية ٢٠١٤. ومن المتوقع أن ينخفض عجز الحساب الجاري إلى نحو ٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي على أثر تصحيح سعر الصرف وانخفاض الطلب المحلي. وبدعم من المساعدات الدولية، من المتوقع أن يستقر إجمالي الاحتياطيات الدولية عند مستوى يغطي نحو ٢,٥ شهرا من الواردات. ومن المتوقع أيضا أن يؤدي تخفيض سعر العملة والحصول على قروض رسمية (للمساعدة في تمويل العجز الحكومي الذي لا يزال كبيرا) إلى رفع ديون القطاع العام إلى ٥٧% من إجمالي الناتج المحلي والدين الخارجي إلى أقل بقليل من ١٠٠% من إجمالي الناتج المحلي.

ومن المنتظر أن تشهد آفاق الاقتصاد الأوكراني تحسنا على المدى المتوسط. فمن المتوقع أن ينتعش نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ليصل إلى ٢% في عام ٢٠١٥، على أن يرتفع إلى ٤–٤,٥% على المدى المتوسط. وسيحدث انخفاض تدريجي في معدل البطالة – الذي يتأثر بتعافي الاقتصاد بعد مرور فاصل زمني – من ٨,٥% في عام ٢٠١٤ إلى ٧,٥% بحلول عام ٢٠١٦. كذلك يُتوقع أن تنمو الصادرات، مرتكزة على عودة التنافسية، بما يزيد على ٦% سنويا في الفترة ٢٠١٥–٢٠١٦. ومع نهاية عام ٢٠١٦، يُتوقع أن يكون التضخم قد انخفض إلى ٦% تقريبا، وأن يكون البنك المركزي قد أعاد بناء احتياطياته الدولية لتصل إلى مستوى يغطي نحو أربعة أشهر من الواردات.